

أكد أن تلك الأهداف والرؤى والمقومات تتطلب تفعيل أكبر على نطاق الدولة

الدلال يقترح تشكيل لجنة عليا لتعزيز الهوية الإسلامية والعربية ودعم القيم الوطنية



محمد الدلال

قدم النائب محمد الدلال اقتراحا برغبة قال فيه: أورد دستور دولة الكويت جملة من النصوص التي جاءت كمقومات أساسية للمجتمع وتم التأكيد عليهما في إطار أهمية تعزيز الهوية الإسلامية والعربية وتعزيز المواطنة الصالحة وقد جاء في برنامج الحكومة المقدم إلى مجلس الأمة بأن رؤية الدولة حتى عام 2035 م تتضمن تطورات وطنية ومنها «توفير الضوابط والمناخ لضمان التنمية البشرية الكلية والمتوازنة والهادفة إلى تعزيز العلم والتعليم وترسيخ من المجتمع والحفاظ على هويته العربية والإسلامية وبناء المواطنة وتحقيق العدالة وسبل العيش الكريم».

كما أكد سمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الصباح حفظه الله في زيارة رمضان الأخيرة للعاملين في وزارة الداخلية أهمية القيم ومواجهة الظاهر البغيضة في المجتمع حيث قال «وتطرق سمو الأمير إلى ما تشهده البلاد كغيرها من تفشي بعض الظواهر البغيضة والمرفوضة

من مجتمعنا المسالم والمحافظ كظاهرة المخدرات والسلوكيات الغريبة، ومن تجاوز على القانون بصورة فادحة لا سيما من قبل بعض السائقين المستهترين الذين يعرضون أرواح مستخدمي الطرق إلى الخطر وينتهكون بشكل سافر حرمة الطريق، وأوضح سموه أن مثل هذه الأمور مستهجنة ولا تمت بصلة لهويتنا وثقافتنا الأصيلة وتشوه الوجه الحضاري لوطننا العزيز ما يحتم على رجال «الداخلية» تكثيف جهودهم للحد من انتشار هذه الظواهر عبر تطبيق القانون بكل حزم، واستخدام أنجع الوسائل القانونية حتى يُقضى عليها نهائياً» جريدة القبس 2019/05/15.

ومع أهمية ما سبق من أسس وقواعد لتعزيز القيم النبيلة الإسلامية والعربية وتأكيد المواطنة الصالحة إلا أن تلك الأهداف والرؤى والمقومات تتطلب تفعيل أكبر على نطاق الدولة والمجتمع والأفراد ووسائل الإعلام المختلفة، كما أنه بالمقابل برزت

منها مخالفات وجرائم قانونية ناهيك عن تراجع قيمي وحضاري وأخلاقي، مما يتطلب معه إعطاء الموضوع أهمية كبيرة لما له من أثر في التراجع الحضاري والقيمي انعكس سلباً على حسن الأداء التنموي في الدولة كما أن تنامي تلك الجرائم والمخالفات والسلوكيات من شأنه أضعاف تماسك المجتمع والدولة، الأمر الذي يتطلب معه أن تولى الحكومة مجتمعة قيادة ملف تعزيز الهوية والقيم الإسلامية والوطنية وقيم الإنتاج والإنجاز والجدية ومحاربة الجرائم والمخالفات والتجاوزات والسلوكيات الخاطئة والمخالفة للدستور والقانون أولوية خاصة.

وتنظراً لأهمية الموضوع وضرورة بحثه وتفعيله تنفيذياً للمتطلبات الدستورية وما أوردته خطط التنمية، لذا فإننا نتقدم بالاقتراح برغبة التالي برجاء التفضل بعرضه على مجلس الأمة الموقر:

1 - قيام مجلس الوزراء والامانة العامة للتخطيط وبعد التنسيق والمراجعة لأداء

الحجرف للعقيل: ما الجهات التي لم تقدم بياناتها الخاصة بالتنمية المستدامة؟



وجه النائب النائب مبارك هيف الحجرف سؤالاً وزير الدولة للشؤون الاقتصادية مريم العقيل، نض السؤال على: جاء في تصريح صحفي للدكتور خالد مهدي الأمين العام للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية في تاريخ 2019/2/9 عقب اجتماع لجنة التنمية المستدامة في الأمانة العامة والتي ضمت أعضاء من مختلف الجهات الحكومية والمجتمع المدني والقطاع الخاص فضلاً عن ممثلين لجهات رقابية مختلفة في البلاد، أن هناك تسع جهات حكومية أتمت تقديم البيانات الخاصة بالتنمية المستدامة فيما تبقى حتى الآن أكثر من (20) جهة حكومية لم تقدم بياناتها وشدد على ضرورة التزام الجهات المعنية بتقديم بياناتها بشأن مؤشرات التنمية المستدامة لما لها من أهمية كبيرة لافتاً إلى أن الكويت التزمت في سبتمبر 2015 بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة. لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1. ما الجهات التي لم تتعاون؟ ومن المسؤولين المباشرين عن ذلك في كل جهة؟
2. ما تأثير عدم تعاون هذه الجهات على خطة التنمية وتقرير التنمية المستدامة وتعددت دولة الكويت الخارجية؟ وهل حوسبت تلك الجهات والمسؤولين المباشرين فيها على عدم التعاون؟
3. ما مدى دقة التصريح الذي أدلى به الأمين العام للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية؟ وهل أجرت وزيرة الدولة للشؤون الاقتصادية أو مجلس الوزراء أي تحقيق عن مدى دقة هذا التصريح أو أي إجراءات أخرى لها علاقة به؟ إذا كانت الإجابة بالإيجاب يرجى إفادتي بتفاصيل أي إجراءات أو تحقيق اتخذته الوزارة المعنية أو مجلس الوزراء.
4. جميع التقارير التي صدرت عن الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية خلال السنوات العشر السابقة والمعنية بالتنمية المستدامة والتزام الكويت بها خاصة تقرير عام 2015 كما صرح الأمين العام للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية بذلك.
5. فيما يتعلق بخطة التنمية يرجى تزويدي ببيان تفصيلي بالآتي:
 - أولاً: جميع المؤشرات التنموية التي تربط بخطة التنمية.
 - ثانياً: وضع دولة الكويت في هذه المؤشرات منذ عام 2008 قبل بداية خطة التنمية الأولى والثانية وفي الوقت الراهن، كما أصدرتها الجهات الدولية المعتمدة.
 - ثالثاً: المصروفات الفعلية على خطة التنمية متوسطة الأجل الأولى والثانية الحالية والبرائيات المرصودة لهما والفارق بين ما صرف وما هو مرصود.
 - رابعاً: تأثير الصرف الفعلي على المشاريع التنموية على المؤشرات التنموية وأسباب تأخيرها سلباً أو إيجاباً على تلك المؤشرات.
 - خامساً: هل حوسب أي من المسؤولين المقصرين عن عدم تنفيذ أي من المشاريع التنموية أو أي قصور فيها؟
 - سادساً: توضيح ما إذا تم ربط المؤشرات بالوزارات والهيئات الحكومية والمشاريع التي تقدمت فيها في خطة التنمية.

الشطي: قبول خريجي «الشريعة» في النيابة خطأ يجب ألا يستمر



خالد الشطي

رأى رئيس اللجنة التشريعية البرلمانية النائب خالد الشطي أن «قبول خريجي الشريعة في النيابة خطأ يجب أن لا يستمر». وقال الشطي في تصريح صحفي إن على وزير العدل إصدار قرار بتعديل قرار قبول خريجي الشريعة في النيابة، مطالباً بحصر تعيين في الفتوى والتشريع وإدارة التحقيقات في وزارة الداخلية بخريجي الحقوق.

وتساءل: إذا كنا سنقبل خريجي الشريعة في المحاماة، فلماذا لا نقبل خريجي الهندسة والطب أيضاً؟

..والمطيري يرفض إصدار قانون يستبعدهم من مهنة المحاماة



مجد المطيري

أعلن عضو مجلس الأمة النائب النائب ماجد المطيري رفض أي مقترح بقانون لمهنة المحاماة يتضمن استبعاد خريجي كلية الشريعة. وقال المطيري في تصريح صحفي إن خريجو كلية الشريعة - أصول الفقه يدرسون مواد قانونية وشرعية ويتم قبولهم في النيابة ومنهم قضاة ومستشارون في السلك القضائي، لذلك فإن أي مقترح بقانون لمهنة المحاماة يتضمن استبعادهم من القيد بجمعية المحامين فسوف يتم رفضه ويجب أن لا يمر

السبيعي سيشمل التحقيق في جوازات البدون المزورة كافة الملفات

قال رئيس لجنة التحقيق في قضية الجوازات المزورة التي تخص فئة المقيمين بصورة غير قانونية النائب الحمدي السبيعي إن التحقيق سيشمل كل تفاصيل الملف. وأضاف: اليوم سنناقش الملف مع نائب وزير الخارجية ومدير عام هيئة المعلومات المدنية ووكيلي وزارتي التجارة والإعلام.

عن خطة الحكومة بشأن السياسيين بالخارج والبدون هايف: ما حدث في الجلسة السرية مع الغانم خلاف على سؤالي لوزير الخارجية



رياض عواد

اعتبر النائب محمد هايف أن سبب السجال الذي دار بينه وبين رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم في الجلسة السرية التي عقدت الخميس الماضي سببها سؤال وجهه لوزير الخارجية عن خطة الحكومة لتقوية الجبهة الداخلية فيما يخص السياسيين بالخارج والبدون.

وقال هايف في تصريح أمس «قبل الحديث عن اجتماع لجنة التحقيق بالجوازات المزورة المنبثقة من لجنة حقوق الإنسان، نشر خبر على تويتر عن مشادة بالجلسة السرية التي عقدها مجلس الأمة الخميس الكاضي بيدي وبين رئيس المجلس».

وأضاف هايف: ساوضح الموضوع حتى لا يفسر تفسيرات أخرى، حيث كان وزير الخارجية يتحدث في تلك الجلسة عن الحالة الإقليمية ثم ركز على الجبهة الداخلية وأكد عليها أكثر من نقطة، وفت بتوجيه سؤال له عن خطة الحكومة في تقوية الجبهة الداخلية وتماسكها والوحدة الوطنية».

وتابع هايف: وذكرت في سؤالي بأن هناك سياسيين خارج البلد في المعارضة وهناك فئة البدون بالداخل وهم قنبلة موقوتة فكان الأولى أن تقدم الحكومة خططها سواء احتواء من في الداخل أو السياسيين بالخارج، وضرب مثالاً أيام الغزو فكان هناك اجتماع بين المعارضة والحكومة بجدة ولم يفرق بينهما، وكان أهل الكويت يجتمعون على مختلف توجهاتهم لمواجهة أي خطر».

وبين هايف انه حصل بعد ذلك الاعتراض من رئيس مجلس الأمة بأن هذا السؤال لا يدخل بالموضوع وقلت له بان سؤالي موجه لوزير الخارجية وليس لرئيس المجلس وحصلت هذه المشادة.

وأشار هايف اي انه اكد بان عضو مجلس الأمة حرا فيما بيديه من اراء ولا يؤاخذ عليها في القاعة او بلجانه، والشاهد انني اؤكد على الكلام الذي ذكرته بالجلسة باهمية وصلاية الجبهة الداخلية واجتماع الكلمة ووحدة الصف ويجب على الحكومة ان تتسارع في وضع خطة لاحتواء الخلاف، وما يحدث الآن من عدد من السياسيين خارج البلد، فهل تنتظر الحكومة لان يشكّلون امر او يتجهون اتجاه اخر او يستغلهم احد؟ مستردكا: يجب ان تمنون الحكومة حصيفة وان تنهي موضوع اخواننا السياسيين في الخارج الذي صدرت ضدهم احكام سياسية، وكذلك اخواننا بالبدون المحاصرين والموقوفين عن العمل بهذه الإجراءات، حيث حرّموا من التعليم والصحة».

وطالب هايف بوضع خطة من الحكومة

عسكر يقترح منح كوادر مالية لوظيفتي شؤون طلبة وأمين مخزن

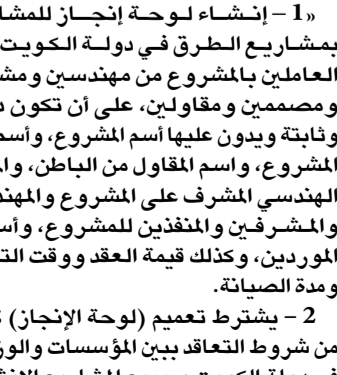


عسكر العنزي

يقومون بمهام يتحملون من خلالها مسؤولية جسيمة، لذا تقترح برغبة منح تخصص شؤون طلبة وأمين مخزن كوادر مالية أسوة بالوظائف التربوية المساندة. لذا فإنني أتقدم بالاقتراح برغبة التالي: منح العاملين في وزارة التربية تخصص شؤون طلبة وأمين مخزن كوادر مالية أسوة بالكوادر التي منحت أخيراً للوظائف التربوية المساندة

أعلن النائب عسكر العنزي عن تقديمه اقتراحا برغبة لمنح العاملين في وظيفتي شؤون طلبة وأمين مخزن كوادر مالية أسوة بالوظائف المساندة. ونص الاقتراح على ما يلي: جاءت موافقة ديوان الخدمة المدنية على منح الكوادر للوظائف التربوية المساندة منقوصة لأنها لم تشمل تخصص شؤون طلبة وأمين مخزن رغم ما يؤديه من عمل شاق وجهد مضن

الشاهين يقترح إنشاء لوحة بأسماء المقاولين والمراقبين في مشاريع الطرق



اسامه الشاهين

قال النائب اسامه الشاهين ونظراً لما كشفته الأمطار التي هطلت مؤخراً على دولة الكويت من تردي حالة الطرق الرئيسية وشوارع المناطق الداخلية، ومن أجل توثيق ومحااسبة المقصر في أداء وإجباته في إنجاز تلك المشاريع من شركات ومهندسين ومشرفين، واستناداً إلى واجباتنا الرقابية تجاه ما وصلت إليه مشاريع الطرق في دولة الكويت. وتعزيزاً للدور الرقابي ومشاركة الرأي العام في حماية المال العام ومحااسبة المقصرين والمتسببين في إهدار المال العام، وكذلك توجيه الشكر والعرفان لكل الشركاء الذين قاموا بإعداد واجبه المهني على أكمل وجه، ونص الاقتراح على:

- 1 - إنشاء لوحة إنجاز للمشاركين بمشاريع الطرق في دولة الكويت تضم العاملين بالمشروع من مهندسين ومشرفين ومصممين ومقاولين، على أن تكون دائمة وثابتة وبدون عليها أسم المشروع، وأسم مالك المشروع، واسم المقاول من الباطن، والمكتب الهندسي المشرف على المشروع والمهندسين والمشرفين والمنقذين للمشروع، وأسماء المورد، وكذلك قيمة العقد ووقت التسليم ومدة الصيانة.
- 2 - يشترط تعميم (لوحة الإنجاز) كجزء من شروط التعاقد بين المؤسسات والوزارات في دولة الكويت وجميع المشاريع الإنشائية والسكنية والطرق».